قياس مستوى البطالة في العراق باستخدام جدول المستخدم / المنتج لعام 2010

أ. م. د. مصطفى كامل / وزارة التخطيط
م.م. منتهى زهير محسن / كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

المستخلص

يعد الأداء الاقتصادي احد أهم مؤشرات النشاط الاقتصادي فمع تقدم أداء الاقتصاد تتنوع مصادر الناتج وتزداد معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الدخل القومي، وتنتعش بيئة الأعمال وتزداد وتائر الاستثمار وترتفع فاعلية المؤسسات المالية والنقدية وسوق الائتمان. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات التشغيل وتخفيض معدلات البطالة والقضاء على العديد من المشاكل الاجتماعية ويتحسن متوسط نصيب الفرد من الدخل فضلا عن تحسن مستوى الدخل القومي.

ان جدول المستخدم / المنتج هو عبارة عن أسلوب فني رياضي يؤشر الأداء الاقتصادي والذي يبين مدى الإسهام والتفاعل والانسجام المتبادل بين قطاعات الاقتصاد الوطني، فمن خلال الاستدلال بالمعاملات الفنية للقطاعات الاقتصادية يمكن التوصل إلى معرفة متانة الروابط الأمامية والخلفية لتلك القطاعات.

مما يعزز مقدرة كل قطاع اقتصادي في توفير مستلزمات الإنتاج لباقي القطاعات من جهة، وكيف بإمكان ذلك القطاع الاستعانة بمخرجات باقي القطاعات في تغذية نشاطه الاقتصادي.

ان مشكلة البطالة ترتبط بالناتج عبر سوق العمل وتوفر الموارد الاقتصادية والخبرات والمهارات المكتسبة لقوة العمل المستقطبة في عجلة الإنتاج. لذا استندت هذه الدراسة إلى جدول المستخدم / المنتج للتوصل إلى المستوى الفعلي للبطالة الحالي في الاقتصاد بدلالة الناتج الوطني. مما يساعد صانع القرار على التعرف على ذلك المقدار الحقيقي للبطالة ووضع المعالجات الضرورية الكفيلة بالقضاء على ذلك المستوى من البطالة من خلال تفعيل دور الناتج عبر قطاعاته.

المصطلحات الرئيسة للبحث / مستخدم /المنتج ،البطالة .

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
العدد 96 المجلد 23
الصفحات 267ـ279

مقـــدمـــة

تعد مشكلة البطالة احد أهم مشكلات الاقتصاد الكلي والتي تتسبب بأحداث مشكلات اقتصادية واجتماعية كثيرة، أن رفع مستوى الاستخدام يتصل بزيادة نوعية وكمية في الناتج مما يزيد من معدلات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. كما أن معدلات البطالة ترتبط بشكل وثيق بالطلب على العمل (التشغيل) ومستوى الإنتاجية ومعدلات الأرباح والاستثمار، فارتفاع مستوى الإنتاجية مع تحسن الاستثمار وتحقق الأرباح يعمل على زيادة التشغيل ومن ثم انخفاض معدلات البطالة.

لذلك تسعى السياسات الاقتصادية إلى الاهتمام بمشكلة البطالة من خلال دعم القطاعات الاقتصادية ورفع كفاءتها الإنتاجية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي، والتي تفضي بزيادة التشغيل وتوليد فرص العمل، ومن خلال ذلك ينبغي ان تتميز معظم قوى العمل بالمؤهلات الفنية والمعرفية في مجالات اختصاصاتها المتنوعة بحيث تكون جيدة قادرة على زيادة إنتاجيتها نسبة لباقي عناصر الناتج، مما يؤهلها بان تصبح مستقطبة ومرغوبة في سوق العمل.

ان لجدول المستخدم / المنتج استخدامات متعددة ذات مدلولات اقتصادية كبيرة ولعل ربط مشكلة البطالة بذلك الجدول من الأهمية بمكان التوصل إلى المقدار الفعلي من البطالة التي يعاني منها الاقتصاد القومي. ومن ثم الوقوف على أهم المشكلات التي تتسبب بوجود ذلك المقدار من البطالة في ظل بيئة الناتج ومصادره المتمثلة بقطاعات الاقتصاد القومي.

فرضية البحث

هل يمكن من خلال جدول المستخدم المنتج التوصل الى مستوى الفعلي للبطالة في الاقتصاد.

هدف البحث

يهدف البحث التوصل إلى المستوى الفعلي لحجم البطالة والذي يتيح لصانع السياسة رؤية واضحة عن القصور في مستوى التشغيل من اجل وضع المعالجات المناسبة لها .

مشكلة البحث

يعاني العراق من ارتفاع معدلات البطالة بسبب الزيادة السكانية و/ أو تراجع بنية الناتج، الأمر الذي يحدث بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

أهمية البحث

ان تسليط الضوء على مشكلة البطالة يدفع صانع القرار إلى الاهتمام بها بشكل خاص لارتباطها الوثيق في بنية الناتج والبيئة الاقتصادية ومن ثم الاستقرار الاقتصادي، اذ ما تحقق التشغيل ومن ثم ارتفاع الناتج وتحسن الاقتصاد القومي، فضلا عن المشكلات الاجتماعية التي تتولد نظير ارتفاع معدلات البطالة.

منهجية البحث

اعتمد الباحثان على الأسلوب الاستدلالي والوصفي في إيضاح جوهر ومضمون البحث ومن ثم التوصل إلى النتائج بالاستناد إلى الأسلوب الإحصائي بالاعتماد على المصادر من الكتب والتقارير وجهات المزودة للبيانات.

الحيز الزماني والمكاني للبحث

- الحيز المكاني – العراق، أما الحيز الزماني فهو عام 2010.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى مبحثين تناول الأول جدول المستخدم / المنتج والبطالة أطار مفاهيمي، في حين تناول المبحث الثاني مستوى البطالة في العراق باستخدام جدول المستخدم / المنتج.

المبحث الأول

جدول المستخدم / المنتج والبطالة أطار مفاهيمي

أولا: جدول المستخدم / المنتج

1- النشأة التاريخية لجدول المستخدم / المنتج

ترجع نشأة هذا الأسلوب في التحليل إلى فرانسوا كيناي (1694-1774) زعيم مدرسة الطبيعيين الذي قدمه في الجدول الاقتصادي ولقد تطور هذا الأسلوب على يد كارل ماركس في تحليلاته للعلاقات الإنتاجية وطبيعة هذه العلاقات في نموذج (تكرار الإنتاج البسيط والموسع) ويرجع الفضل في تطوير الصورة الحاضرة لهذا النوع من التحليل الاقتصادي إلى الاقتصادي الروسي المولد الأمريكي الجنسية واسيلي ليونتيف عند النشر العمل الرائد (هيكل الاقتصاد الأمريكي 1919-1939)عام 1941 [1]. ومن ذلك الحين ولا زالت الإسهامات التحليلية والتنبؤية جارية للاستفادة من إمكانيات هذا الجدول ومن حصيلة نموذج ليونتيف قامت العديد من الدول بدراسات لإعداد جداول المستخدم \المنتج والتي اعتمدت على تدفق السلع والخدمات بين القطاعات المختلفة ، وبهذا فكل قطاع يظهر مرتين بالجدول كمنتج لسلع والخدمات وكمستخدم للسلع والخدمات بنفس الوقت . ولاسيما فان جدول المستخدم \المنتج عبارة عن جداول إحصائية تحليلية تبين حركة تدفق المستلزمات السلعية والخدمية بين قطاعات النشاط المختلفة خلال السنة.

وعلى الرغم من ذلك فان أسلوب المستخدم \المنتج يعد من أهم الأدوات التي احتلت مكانا" بارزا" في التخطيط والتحليل الاقتصادي من خلال إيجاد العلاقات التشابكية للقطاعات الإنتاجية مع الأخذ بالاهتمام علاقات التشابك المتبادلة بين خطط الإنتاج والنشاطات في الصناعات المختلفة المكونة للاقتصاد القومي ويشيع استخدام هذا النموذج التحليلي في وضع الخطط الاقتصادية في الدول النامية[2].

2- أهمية جدول المستخدم / المنتج

ظهرت أهمية تحليل المستخدم / المنتج (المدخلات والمخرجات) خلال الحرب العالمية الثانية عندما قررت حكومة الولايات المتحدة التوسع في الصناعات الكيماوية فأنشأت عددا من المصانع الكبيرة لمواجهة احتياجات القوات المسلحة ، وقد تبين بعد ان بدأت المصانع في الإنتاج ان إنتاجها لا يفي باحتياجات الطلب النهائي بالرغم لاحتياجات العسكرية لم تتجاوز التوقعات التي تم تقديرها ،وبسب ذلك يمد تفسير على ضوء نموذج ليونتيف فعندما بدأت المصانع الجديدة عملياتها كان من الضروري ان تطلب من المصانع القائمة مواد خام ومنتجات وسيطة وهذه المصانع بالتالي تطلبت إلى كميات من المواد الكيماوية وهذه متطلبات كان لها تأثير على جميع الصناعات الكيمياوية، وقد كانت هذه الاحتياجات الثانوية والغير مباشرة هي التي عجز مخططوا التعبئة عن تقديرها.

وتظهر أهمية تحليل جداول المستخدم \ المنتج بوصفه احد أساليب بناء النماذج الاقتصادية لإغراض التحليل والتركيب الاقتصادي ، بمعنى استخدامها لإغراض التخطيط القومي الشامل ، اذ يمكن ان يستخدم في المجالات الآتية[1]:

---

[1] باسل احمد خلف ،استخدام نموذج المستخدم – المنتج، مجلة المخطط والتنمية ، جامعة بغداد،2007، ص67.

[2] وزارة التخطيط ، تحليل الاقتصاد العراقي من واقع بيانات جداول المستخدم \المنتج للسنوات (1976-1978-1982)،الحسابات القومية ،1986، ص2.

[1] انظر إلى :

-جمال داود سلمان ، وطاهر فاضل ، التخطيط الاقتصادي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ،1989، ص 83 .

-هناء عبد الحسين ، نموذج المدخلات –المخرجات (المستخدم المنتج)، مشروع نمذجة الاقتصاد العراقي ،وزارة التخطيط، 2010،ص270.

1-تحليل العلاقات الرئيسية المتبادلة بين قطاعات الاقتصاد الوطني وفروعه.
2-اكتشاف النقص في بعض المنتجات وعوامل الإنتاج النادرة نسبيا ، من خلال احتساب متطلبات او مستلزمات الإنتاج لكل قطاع وبالتالي معرفة الطاقة المتاحة لهذا الغرض.
3-حصر عمليات التبادل بين القطاعات المختلفة ، مما يمكن في تحقيق التوازن في جدول او مصفوفة المبادلات (التي تتحدد من مصفوفة المعاملات الفنية) وهذا يساعد في تحقيق المطلوب بين مجمل نشاطات أو قطاعات الاقتصاد الوطني .
4-يساعد في التنبؤ ،حيث انه بمعرفة التغيرات المتوقعة في الطلب النهائي يمكننا استخدام مصفوفة المعاملات الفنية للمدخلات \المخرجات وبالتالي يمكن الوصول إلى مستويات الإنتاج المختلفة التي تحقق الطلب النهائي.
5-تحديد الأثر المتبادل بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي الأمر الذي يساعد على تخطيط التركيب الهيكلي للتجارة الخارجية بالشكل الذي يخدم الاقتصاد الوطني.
6-مساعدة المخطط على اختيار السياسات الاستثمارية التي تحقق أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

3- استخدامات جدول المستخدم / المنتج

تتزايد أهمية جداول المستخدم - المنتج في وصف التشابك المادي للماضي أو تخطيطه حيث تصف التشابك في المستقبل . وتتسع المجالات والإغراض التي تستخدم فيها هذه الجداول من تحليل و تخطيط و تنبؤ قومي أو إقليمي لمعالجة قضاية متنوعة سواء كانت تنموية أو لمنع الركود أو لدراسة قضاية تتعلق بآثار ارتفاع الأجور أو الأسعار واحتياج تحقيق أهداف معينة من الأيدي العاملة و رأس المال و الاستيرادات . ولما كانت الجداول المستخدم المنتج قد صممت في الأساس من اجل فهم التشابك المادي وإبعاده و السيطرة عليه و توجيه ذلك كله لصالح الاقتصاد القومي. إلا أنها تمر بمراحل عند البدء في إعدادها تجعل استخدامها ذات طابعا إحصائي في الأساس فترتفع بمستوى الإحصاء ومستوى دقة البيانات وما يتطلب ذلك من توحيد للمفاهيم .
وهناك ثلاث استخدامات رئيسية لجداول المستخدم –المنتج[1]:
1- الاستخدام الإحصائي : تفيد جدول المستخدم –المنتج في الارتفاع بمستوى الإحصاءات والتعرف على أهم الثغرات فيها ،وتربط بين التغيرات الاقتصادية التي كانت تجمع عنها البيانات بصورة مستقلة عن الأخرى بحيث يمكن القضاء أو تقليل التناقضات .
2- الاستخدام في التخطيط والتنبؤ: تعد دراسة تحليل وتخطيط الإنتاج من أهم استخدامات جداول المستخدم – المنتج سواء بالنسبة للطلب الوسيط أو بالطلب النهائي أو عناصر القيمة المضافة على مستوى المنشاة الصناعية أو على مستوى الاقتصاد القومي .وقد تتطلب بدراسة المعاملات الفنية عبر الزمن ، ودراسة الاستيرادات وإحلالها وأثرها على المعاملات الفنية وكذلك التنبؤ بالطلب النهائي مسبقا وبصورة مستقلة خارج تحليل المستخدم –المنتج .
3- تحليل البنيان الاقتصادي (أو الهيكل الاقتصادي) : يقصد ببنيان جدول المستخدم –المنتج القطاعات التي يتكون منها والعلاقات بينها والتي تبرزها مصفوفة المعاملات الفنية. وتجري مقارنات في الدولة الواحدة في فترات زمنية مختلفة أو بين الدول على درجات متفاوتة من النمو.

[1] وزارة التخطيط ، تحليل الاقتصاد العراقي من واقع بيانات جداول المستخدم –المنتج للسنوات (1982،1978،1976)، الحسابات القومية ،1886، ص16-17.

ثانيا: البطـالـة

1- مفهوم البطالـة

يحتل مفهوم البطالة حيزا في عدد من الفروع المعرفية منها علوم الاقتصاد والإحصاء والاجتماع .لذلك فان البطالة هي ظاهرة اقتصادية كلية تعاني من آثارها العديد من البلدان باختلاف أنظمتها الاقتصادية [1]. وقد اختلفت وجهات النظر بالنسبة للاقتصاديين في إعطاء مفهوم موحد للبطالة تبعاً للهدف الذي يسعى إلى تحقيقه سواءً كان اقتصادياً أم اجتماعياً أم سياسياً. ولكن الواقع يشير إلى أن البطالة لا يوجد لها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أبعاداً واضحة المعالم من ناحية المفهوم ، لأنها في الأغلب تعني عدم التشغيل . ولاشك فقد تعددت مفاهيم البطالة بسبب تعدد أنواعها واختلاف تأثيراتها حسب كل نوع من هذه الأنواع ولكن يبقى المفهوم المتفق عليه والسائد هو(أنها التوقف الإجباري أو الاختياري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل)[2] أو (الحالة التي لا يستطيع فيها الإفراد ممارسة النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة نتيجة لعوامل خارجة عن إرادتهم بالرغم من كونهم في سن العمل وقادرين عليه وراغبين فيه وباحثين عنه ، وهذا ما يسمى بالبطالة الكاملة)[3] .

لا ريب فإنّ البطالة أسبابها متباينة و الظروف التي تمر بها المجتمعات مختلفة مما أدى إلى بروز مفاهيم وتعاريف متعددة لهذه الظاهرة.

أن البطالة تشير إلى الفرق بين كمية المعروضة وكمية العمل المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة عند مستويات الأجر وظروف العمل السائدة في السوق [1].

لذلك فان البطالة تعني عدم وجود فرص كافية لطالبي العمل وهي تدل على تعطل جانب من قوة العمل عن العمل المنتج اقتصاديا ، تعطيلا اضطراريا"، على الرغم بحث العامل عن العمل، ورغبته فيه وبالأجر السائد[2].

يوصف مفهوم البطالة المستعمل في الدول المتقدمة هنا (بالبطالة الظاهرة **Visible Unemployment**) ومعظم الموجودين في هذه الفئة من البائعين المتجولين في المناطق الحضرية والداخلين إلى قوة العمل. ومن الممكن أن تتضمن هذه الفئة العمال الريفيين ويعني هذا أن هؤلاء العمال يعملون ساعات قليلة في مواسم الكساد بالرغم من حصولهم على ساعات كافية تحول دون تصنيفهم ضمن فئة العاطلين بالمفهوم العادي.

أما مفهوم البطالة في الدول النامية إذ تمثل مقياسا غير ملائم للتشغيل غير الكامل للعمل، وهي البطالة غير الظاهرة (**Invisible**) أو المقنعة (**disguised**)، وتمثل أيضا (عدم التوظيف المثالي المقنع) حيث نجد هذه الفئة من العمال يعملون كل الوقت بدون إنتاجية تذكر في القطاع الريفي والحضري غير الرسمي.. وأن تقديرات معدل البطالة في البلدان النامية ، لا تعكس بشكل دقيق درجة استخدام العمالة بشكل فعلي ، فهو يظهر في بعض الأحيان اقل من معدله لان في هذه البلدان يصعب تحديد العاملين و الباحثين عن العمل ، وذلك لوجود أفراد يشغلون وظائف عدة و إفراد يعملون بعض أو كل الوقت بإنتاجية منخفضة للغاية[3].

---

[1] محمد ناجي خليفة ، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية ، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، 2006 ، ص 4.

[2] عبد الوهاب الكيالي،كامل زهيري،الموسوعة السياسية ، بيروت ، المؤسسة العربية للابحاث والنشر ط1974،1 ،ص33 .

[3] عياد سعيد حسن ،البطالة في الاقتصاد العراقي أسبابها –وسبل معالجتها ،جامعة الانبار ،كلية الإدارة واقتصاد ،المجلد 4،العدد 8 ،2012،ص 82 .

[1] حسن علي حسن ،المجتمع الريفي والحضري ،الإسكندرية،1989،ص170.

[2] حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى ، (عمان ، دار الميسرة للنشر ، 2010) ص 15.

[3] مالكوم جبلز – مايكل زرفر ، وآخرون ، اقتصاديات التنمية ، ترجمة طه عبد الله منصور ، وعبد العظيم مصطفى ، ومراجعة محمد إبراهيم منصور، (الرياض دار المريخ للنشر،2009)ص319.

2- **أنواع البطـالة**

أ- البطـالة الاحتكاكية

يشير هذا المصطلح إلى أن الطلب على العمل لا يتوافق مع عرض العمل والسبب في عدم التناسب، إمّا بسبب المكان وأمّا نوع المهارات أو نتيجة نقص المعلومات الكاملة لكل من الباحثين عن فرص العمل، وأصحاب الأعمال، لذا فهي بطالة ناشئة عن تغييرات ثابتة في الاقتصاد تمنع العمال المؤهلين العاطلين في الالتحاق بفرص العمل المتاحة[1] .

وتبرز البطالة الاحتكاكية بسبب حركة العاملين وانتقالهم بين الأعمال . وترتبط مسببات البطالة الاحتكاكية بالتغيرات التي تطرأ في سوق العمل في الأجل القصير نتيجة تحول الطلب والعرض للسلع والخدمات وعدم قدرة المعروض من العمل على التكيف السريع لتغيرات الطلب على العمل[2].

ب – البطـالة البنيوية أو هيكلية

يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة تغيرات هيكلية في الاقتصاد،كتحول من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي ،فإن ذلك التحول يتطلب من تلك القوة العاملة الحصول على مستوى معين من التدريب ،والتأهيل التي يمكن أن نجد لها فرص عمل في القطاع الصناعي ،الذي يتطلب العمل فيه مهارات تختلف عن المهارات التي يتطلبها العمل في القطاع الزراعي.

كما يمكن أن يحدث هذا النوع من البطالة عند الانتقال من أساليب إنتاجية معينة الى أساليب إنتاجية أكثر تطورا ،وإذا كانت البطالة الاحتكاكية تمثل ظاهرة مؤقتة ،فإن البطالة الهيكلية تمثل ظاهرة قد تحتاج إلى وقت أطول[3] .

ج- البطـالة المقنعـة

تسمى مقنعة ومستترة لأنها غير ملحوظة ،ويقصد بها تكدس عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل،مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، ولكنها تتقاضى أجرًا - وإذا ما سحبت من مكان عملها فان حجم الإنتاج القومي لا ينخفض - مما يعني رفع متوسط تكلفة المنتجات. وهذا النوع من البطالة يتواجد بوضوح في البلاد النامية وخاصة التي يغلب فيها النشاط الزراعي بسبب وجود فائض نسبي بالسكان يضغط باستمرار على الأراضي الزراعية المتاحة، ثم انتقل هذا النوع من البطالة إلى قطاع الخدمات الحكومية، بسبب زيادة التشغيل الحكومي والتزام الحكومات بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة[4]

د- البطـالة الدورية

تحدث هذه البطالة أثناء الركود الاقتصادي، وقبل بلوغ الناتج الحقيقي مستوى الطاقة الإنتاجية الكامنة أي مستوى التشغيل الكامن. إذ إنّ هناك قوى تؤثر في تحديد مستوى التشغيل والإنتاج وتفقد هذه القوى تأثيرها في الاتجاه الصاعد وفي نقطة معينة تحل محلها قوى أخرى تعمل في الاتجاه المعاكس والذي هو الاتجاه النازل. كما ويمكن ان تحصل نتيجة للتقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة في ضوء حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي، التي يطلق عليها مصطلح "الدورات الاقتصادية". ويرتفع معدل البطالة الدورية في مرحلة الانكماش الاقتصادي حيث يسود الكساد، وينخفض هذا المعدل في مرحلة الانتعاش الاقتصادي حيث يسود الرواج[1].

---

[1] – ريجارد استروب ،جميس جوارتيني ، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، الطبعة الأولى، (الرياض: دار المريخ للنشر ، 1999) ص 202.

[2] حسن علي سلمان، اقتصاديات العمل وسياسات الاستخدام، (الكويت، دار المعرفة للنشر،1985)، ص43.

[3] كاظم جاسم العيساوي، ومحمد الوادي ،الاقتصاد الكلي،تحليل نظري وتطبيقي ،الاردن ،دار المستقبل للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،2000،ص130.

[4] منى طحاوي ، أقتصاديات العمل ، دار الكتب ،(القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، 1995) ص84.

[1] هوشيار معروف ، ، تحليل الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، (عمان ، دار صفاء للنشر ، 2005) ،ص 210.

3- التفسير الاقتصادي لظاهرة البطالة

أ- التفسير الكلاسيكي

يستند التفسير الكلاسيكي إلى التوازن العام حيث أن الاقتصاد يعمل بكل طاقته، وفي حالة ابتعاد الاقتصاد عن العمالة الكاملة أنما تمثل حالة مؤقتة سرعان ما تزول بفعل قوى التكييف تلقائيا وهذا نابع من قانون ساي (Say's Law) الذي ينص على (العرض الكلي يخلق الطلب المساوي له) وبالتالي فان هذا القانون يعبر عن ظاهرة البطالة وذلك فان عرض قوة العمل لابد أن يقابل بطلب مساوي له وفقا للتوازن في الأسواق التنافسية . [2]. وهذا التفسير الكلاسيك نابع من الأسس الآتية:

أ- خضوع النظام الرأسمالي لمبدأ المنافسة الكاملة مما يلغي من الناحية النظرية مبدأ الاحتكار بأشكاله.

ب - سيادة حالة الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج كافة بما فيها عنصر العمل ، وهذا يعني الوضع الطبيعي للاقتصاد.

جـ- ان للنقود وظيفة واحده هي المبادلة ولا تطلب لذاتها ، أي يجري تبادل السلع بالنقود ثم تبادل النقود بسلع أخرى[1].

د- وفيما يتعلق بالأجور، أعتقد الكلاسيكي فيما يُسمّى (بقانون الأجر الحديدي بمعنى أن أجور العمال تتحدد وتستقر في الأجل الطويل عند مستوى اجر الكفاف أي ذلك الأجر الذي يكاد يكفي لإعاشة العمال وأسرهم.

لذلك فإنّ التفسير الكلاسيك لا يعترف بوجود البطالة الإجبارية التي تجبر فيها جزءا" من قوة العمل على التعطل. وإنما وجود بطالة احتكاكية أو اختيارية فقط . كما ويشير الكلاسيك إلى أنّ السبب الرئيس لاستمرار البطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية بفرض حد أدنى للأجور أعلى من الأجر التوازني مما يؤدي إلى جمود الأجور[17][2].

ب- التفسير الكينزي

رفضت النظرية الكنزية للآلية الذي يفترضها الكلاسيك، والتي بواسطتها يستعيد سوق العمل توازنه بعد الاختلال ، إذ يرى كينز أن فائض عرض العمل ، وبالتالي قيام حالة عامة من البطالة، لن يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي في سوق العمل ، حتى في ظل الظروف التي تسود فيها المنافسة الكاملة تلك السوق. ففائض العرض، والبطالة في هذه الحالة سوف يفرض ضغوطاً تؤدي إلى انخفاض الأجر النقدي فقط، أمّا الأجر الحقيقي فسيبقى على حاله دون تأثر، مهما انخفض معدل الأجر النقدي، وهذا يعني ان المساومات العمالية بين العمال، وأصحاب العمل ستحدد فقط الأجر النقدي. وهو المتغير الذي يقع في دائرة الإمكانية المباشرة للطرفين المتفاوضين، وأمّا الأجر الحقيقي فهو خارج نطاق هذه الدائرة ولا يمكن للطرفين التفاوض بشأنه مباشرة[1].

فهذا الفائض قد يدفع إلى انخفاض الأثمان إلا أن الدخول ربما تكون قد انخفضت بحيث تجب ما ينطوي علية هذا الانخفاض في الأثمان من تمدد في الطلب. فليس صحيحا أن الطلب الكلي يتعادل دائما وأبدا مع العرض الكلي ، كما أن التعادل بينهما قد لا ينطوي على توظف كامل بل قد ينطوي على بطالة واسعة .

---

[2] أسامة بشير الدباغ ، البطالة والتضخم ، الطبعة الأولى ،(عمان ، الأهلية للنشر والتوزيع ، 2007)، ص 160.

[1] عبد المنعم السيد علي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الجزء الثاني،(بغداد : الجامعة المستنصرية للنشر، 1984) ، ص 38.

[2] محمد صفي الدين أبو العز ، مشكلة البطالة في الوطن العربي ، المعهد العربي للبحوث والدراسات العربية ، 1992، ص 16.

[1] أسامة بشير الدباغ ، مصدر سابق ، ص 165 ــ 166.

ثالثا: علاقة مستخدم / المنتج بالبطالة

ان نموذج المستخدم/ المنتج يمارس دورا بارزا بوصفه اداة تحليلية لهيكل الاقتصاد القومي لصانع السياسة لكونه يقدم تحليلا هيكليا مفصلا عن الاقتصاد القومي من حيث مصادر مستلزمات الإنتاج على مستوى القطاعات الاقتصادية وسبل توزيع الانتاج بين الاستخدام والأنفاق، فضلا عن مصادر القيمة المضافة التي تعطي صورة واضحة وواقعية للاقتصاد القومي في لحظة زمنية معينة. ويكشف نموذج المستخدم/المنتج مصادر القوة والضعف في الاقتصاد ويرشد صانع السياسة عما سيحدث للاقتصاد ككل لو تغير الوضع في قطاع ما من قطاعات الاقتصاد القومي من خلال استخدام المعاملات الفنية لتلك القطاعات.

بافتراض ان جدول المستخدم/المنتج يتألف من ثلاثة قطاعات على النحو الأتي:-

$$x_1 = x_{11} + x_{12} + x_{13} + d_1$$
$$x_2 = x_{21} + x_{22} + x_{23} + d_2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$
$$x_3 = x_{31} + x_{32} + x_{33} + d_3$$

حيث ان: (x_j) الكمية المنتجة في القطاع (j). وان (x_{ij}) الكمية المستخدمة تطلب وسيط في القطاع (j) وهي جزء من أنتاج القطاع (j). وان (d_i) الطلب النهائي الواقع على أنتاج القطاع (j) من مختلف فروع الاقتصاد القومي لأغراض الأنفاق الاستهلاكي والاستثماري وصافي الصادرات والتغير في المخزون السلعي. وعليه يمكن أعادة كتابة المعادلات على النحو الأتي:-

$$x_1 = a_{11}x_1 + a_{12}x_2 + a_{13}x_3 + d_1$$
$$x_2 = a_{21}x_1 + a_{22}x_2 + a_{23}x_3 + d_2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$
$$x_3 = a_{31}x_1 + a_{32}x_2 + a_{33}x_3 + d_3$$

حيث ان: $a_{ij}=x_{ij}/x_j$ وهي تمثل نسبة الكمية المستخدمة في القطاع (j) والمنتجة من قبل القطاع (j) الى مجموع الانتاج في القطاع (j).

ويمكن كتابة المعادلات (2) باستخدام المصفوفات والموجهات على النحو الاتي:-

$$x = Ax + d \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$
$$x = (I - A)^{-1}d \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

يعرف النموذج (4) بنموذج ليونتيف الذي يعطي حجم الانتاج المطلوب كدالة بالطلب النهائي (d).

ان المصفوفة تعطينا المعاملات الفنية اي الاستخدامات المباشرة اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الإنتاج والمصفوفة ($(I - A)^{-1}$) تعطي الإنتاج المباشر وغير المباشر لتحقيق وحدة واحدة من الطلب النهائي. الإنتاج المباشر هو ذلك الجزء من الانتاج الذي يوجه إلى الطلب النهائي مباشرة والإنتاج غير المباشر هو ذلك الجزء من الإنتاج الذي يوجه إلى الطلب الوسيط كمستلزمات لكل قطاع لتحقيق المستوى المطلوب من الطلب النهائي.

ان حجم العمالة المطلوب عند مستوى معين للإنتاج يمكن تحديده كما يأتي[1]:-

$$L=\ell^1 x^* \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

[1] بهنام اليأس بطرس، استخدام نماذج للمستخدم – المنتج في تحديد حجم الإنتاج والعمالة والأجور والأسعار، مجلة الاقتصادي، العدد 1 و 2، السنة الرابعة والعشرون، العراق، 1983، ص:74-75.

حيث إن L حجم العمل المطلوب على المستوى القومي، ℓ^1 حجم العمل لوحدة واحدة من الإنتاج. ومن جانب أخر

$$x^*= (I-A)^{-1} d^*$$
$$L= \ell^1 (1-A)^{-1}d^*.....(2)$$

وهذا يعطينا حجم العمالة في كل قطاع بدلالة الطلب النهائي في كل قطاع.

المبحث الثاني

مستوى البطالة في العراق باستخدام جدول المستخدم / المنتج

يتألف هيكل الناتج في العراق من ثلاثة قطاعات رئيسة وهي المصنف الأساسي لقطاع الناتج في معظم بلدان العالم، وهي القطاع الزراعي والصناعي والخدمي وبالنظر لاعتماد العراق على مورده النفطي بشكل كبير في تمويل اقتصاده (اقتصاد أحادي الجانب)، فان القطاع الصناعي سيكون له أهمية نسبية اكبر من باقي القطاعات الاقتصادية. وفي الوقت ذاته فان من شأن هذا الاعتماد ان يؤسس اختلال كبير في هيكل الناتج القومي، مما يسبب تراجع واضح في الأنشطة التي تندرج في القطاع الزراعي والخدمي وحتى الصناعي بدون النفط.

فيما يلي جدول مصفوفة المعاملات الفنية لجدول المستخدم / المنتج في العراق لعام 2010 والذي سيوضح مدى قوة أو ضعف الترابطات الأمامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية، والتي سوف تبرز المشكلات التي تواجه الاقتصاد القومي العراقي.

جدول (1)

مصفوفة المعاملات الفنية لجدول المستخدم / المنتج في العراق لعام 2010

القطاعات	الزراعة	الصناعة	الخدمات
الزراعة	0.0869	0.01097	0.00078
الصناعة	0.0109	0.0188	0.0206
الخدمات	0.0075	0.00109	0.003028

المصدر:- من عمل الباحثين استنادا الى الملحق (1).

يتبين من جدول (1) بان القطاع الزراعي يعتمد على نفسه بمقدار (0.0869) في حين يعتمد على مخرجات قطاع الصناعة والخدمات بمقدار (0.0109)، (0.0075) على التوالي وعليه فان مقدار اعتماد القطاع الزراعي على مخرجات القطاع الصناعي (مدخلات القطاع الزراعي) اكبر من مقدار اعتماده على مخرجات قطاع الخدمات بحسب مقدار المعاملات الفنية لتلك القطاعات.

أما القطاع الصناعي فانه يعتمد على مخرجات القطاع الزراعي وقطاع الخدمات (مدخلات القطاع الصناعي من قطاعي الزراعة والخدمات) بمقدار (0.01097)، (0.00109) على التوالي ولكن مقدار اعتماده على مخرجات قطاع الزراعة اكبر من اعتماده على مخرجات قطاع الخدمات بحسب مقدار المعاملات الفنية لتلك القطاعات. ويعتمد على نفسه بمقدار (0.0188).

في حين قطاع الخدمات فانه يعتمد على مخرجات القطاع الزراعي والقطاع الصناعي بمقدار (0.00078)، (0.0206) على التوالي، وبذلك يكون قطاع الخدمات جل اعتماده على مخرجات قطاع الصناعة مقابل مخرجات قطاع الزراعة بحسب مقدار المعاملات الفنية لتلك القطاعات.

من اجل بلوغ مستوى البطالة بدلالة حجم الإنتاج في العراق لعام 2010 وذلك وفق الاتي:-

$$(I-A)^{-1}=\begin{bmatrix}1.095325615 & 0.012247178 & 0.001110006\\ 0.012341081 & 1.019321596 & 0.021071455\\ 0.0008253385 & 0.001123646 & 1.003068585\end{bmatrix}$$

$$\mathcal{L}=\begin{bmatrix}\frac{1142312}{14584897142} & \frac{385742}{104195330969} & \frac{3716468}{80775867776}\end{bmatrix}$$ العمالة

$$\mathcal{L}=(0.000078321\ \ 0.000003702\ \ 0.000046009)$$

$$d^*=(13736314999\ \ 109134525039\ \ 23279594854)$$ الطلب النهائي

$$x^*=(I-A)^{-1}d^*$$

$$x^*=\begin{bmatrix}1.095325615 & 0.012247178 & 0.001110006\\ 0.012341081 & 1.019321596 & 0.021071455\\ 0.0008253385 & 0.001123646 & 1.003068585\end{bmatrix}\begin{bmatrix}13736314999\\ 109134525039\\ 23279594854\end{bmatrix}$$

$$x^*=\begin{bmatrix}2866986137\\ 111750666000\\ 23474792540\end{bmatrix}$$ الانتاج اللازم

$$L=\mathcal{L}\,x^*$$

$$L=(0.000078321\ \ 0.000003702\ \ 0.000046009)\begin{pmatrix}2866986137\\ 111750666000\\ 23474792540\end{pmatrix}$$

$$L=(11438763.48)$$

وعليه فان مقدار الطلب على العمالة في القطاع الخاص والقطاع العام هو (11438763.48) وان عرض العمل الاجمالي في العراق لعام 2010 هو (17029309) وبطرح مقدار عرض العمل من مقدار الطلب على العمل يمكن التوصل إلى مقدار البطالة الفعلي وكما يأتي:-

17029309 - 11438763.48= 5590545.52

اذن مستوى البطالة في العراق لعام 2010 بدلالة جدول المستخدم / المنتج بلغت (5590545.52) وهو مستوى مرتفع بسبب اختلال بنية الناتج وتراجع نشاط الاقتصاد العراقي بسبب الظروف الأمنية والسياسية غير المستقرة والتي تسببت بضياع اغلب موارد الاقتصاد وضعف الترابطات الأمامية والخلفية لقطاعات الاقتصاد القومي.

الاستنتاجات:

1- يورد الجدول (1) ضعفا" واضحا في الترابطات الأمامية والخلفية لقطاعات الاقتصاد في العراق خلال مدة الدراسة ، وهذا ما أكدته المعاملات الفنية فيما بين قطاعات الاقتصاد لعام 2010 . الأمر الذي يشير إلى ضعف كبير في بنية الناتج واختلال هيكلي يعاني منه الاقتصاد العراقي .

2- ارتفاع حجم البطالة إلى (5590545.52) مما يشير إلى تراجع معدلات التشغيل ومن ثم الناتج وهذا المستوى المرتفع من البطالة يتسبب في أحداث مشاكل اقتصادية واجتماعية. فضلا عن عدم تنويع هيكل الناتج وتفاقم حالة عجز الموازنة العامة واستنزاف مقدار احتياطي النقد الأجنبي عبر منافذ الاستيراد، من اجل معالجة ارتفاع الطلب المحلي.

3- ان عدم المرونة في الجهاز الإنتاجي تتسبب باختلال التوازن العام في الاقتصاد وانحسار واضح في فرص العمل مما يساعد على ارتفاع ظاهرة هجرة الشباب الى الخارج، فضلا عن ازدياد حالات الفساد الإداري والرشوى من اجل أيجاد فرص جديدة للتشغيل في المؤسسة العامة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة المقنعة في صفوف الموظفين في ظل تراجع الإنتاجية وتدني معدلات نمو الناتج.

التوصيات:

1- ضرور تفعيل قطاعات الاقتصاد من اجل تنويع مصادر الدخل والإيراد وزيادة فاعلية الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج، مما يؤدي إلى زيادة الترابطات الأمامية والخلفية لقطاعات الاقتصاد القومي والنهوض بالاقتصاد من جديد.

2- زيادة مستوى التشغيل من اجل تخفيض حجم البطالة والقضاء على المعوقات والمشاكل التي تقف أمام تحسين بنية الناتج.

3- أعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصاد والذي يسهم في زيادة التشغيل وتنويع الأنشطة الاقتصادية من اجل معالجة اختلال بنية الناتج.

4-ضرورة التنسيق بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص من اجل بلوغ مستوى مرتفع من التشغيل والقضاء على البطالة وإعطاء أهمية نسبية كبيرة إلى مستوى إنتاجية العامل والتي من شأنها ان تؤدي إلى زيادة الطلب على العمل والتشغيل ومن ثم الناتج.

المصادر:

أولا :الكتب

1-أسامة بشير الدباغ ، البطالة والتضخم ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأهلية للنشر والتوزيع ، 2007.
2-جمال داود سلمان ، وطاهر فاضل ، التخطيط الاقتصادي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ،1989 .
3-حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى ، عمان ، دار الميسرة للنشر ، 2010.
4- حسن علي سلمان، اقتصاديات العمل وسياسات الاستخدام، الكويت، دار المعرفة للنشر،1985.
5-ريجارد استروب ، جميس جوارتيني ، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، الطبعة الأولى، الرياض: دار المريخ للنشر ، 1999 .
6- عبد المنعم السيد علي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الجزء الثاني، بغداد : الجامعة المستنصرية للنشر، 1984.
7-عبد الوهاب الكيالي،كامل زهيري،الموسوعة السياسية ، بيروت ، المؤسسة العربية للأبحاث والنشر ط 1،1974.
8-كاظم جاسم العيساوي، ومحمد الوادي ،الاقتصاد الكلي،تحليل نظري وتطبيقي ،الأردن ،دار المستقبل للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،2000.
9-مالكوم جبلز – مايكل زرفر ، وآخرون ، اقتصاديات التنمية ، ترجمة طه عبد الله منصور ، وعبد العظيم مصطفى ، ومراجعة محمد إبراهيم منصور، (الرياض دار المريخ للنشر،2009).
10- منى طحاوي ، أقتصاديات العمل ، دار الكتب ،(القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، 1995.
11- هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار صفاء للنشر ، 2005.

ثانيا: البحوث

1-عياد سعيد حسن ،البطالة في الاقتصاد العراقي أسبابها –وسبل معالجتها ، جامعة الانبار ،كلية الإدارة واقتصاد ،المجلد 4، العدد 8 ،2012 .
2- باسل احمد خلف ،استخدام نموذج المستخدم – المنتج، مجلة المخطط والتنمية ، جامعة بغداد،2007.
3-بهنام اليأس بطرس، استخدام نماذج للمستخدم – المنتج في تحديد حجم الإنتاج والعمالة والأجور والأسعار، مجلة الاقتصادي، العدد 1 و 2، السنة الرابعة والعشرون، العراق، 1983.
4-حسن علي حسن ،المجتمع الريفي والحضري ،الاسكندرية ،1989.
5-محمد صفي الدين أبو العز ، مشكلة البطالة في الوطن العربي ، المعهد العربي للبحوث والدراسات العربية ، 1992.
6- محمد ناجي خليفة ، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية ، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، 2006 .
7-هناء عبد الحسين ، نموذج المدخلات – المخرجات (المستخدم المنتج)، مشروع نمذجة الاقتصاد العراقي ،وزارة التخطيط، 2010.
8-وزارة التخطيط ، تحليل الاقتصاد العراقي من واقع بيانات جداول المستخدم \المنتج للسنوات (1976-1978-1982)،الحسابات القومية ،1986.
9- وزارة التخطيط ، تحليل الاقتصاد العراقي من واقع بيانات جداول المستخدم –المنتج للسنوات (1976،1978،1982)، الحسابات القومية ،1886.

Measuring the level of unemployment in Iraq by using the user / product schedule for 2010

Abstruct :

Economic performance is one of the most important indicators of economic activity and with the performance of the economy progress varied sources of output and increase economic growth rates and per capita national income, and to recover the business environment and increase investment rates and rising effectiveness of the financial and monetary institutions and credit market. Which leads to increased employment rates and reducing unemployment rates and the elimination of many of the social problems and improve the average per capita income as well as improve the level of national income.

The input / output tables is a technique mathematical indicates economic performance and which shows the extent of contribution and interaction and mutual harmony between national sectors of the economy, it is through inference parameters economic sectors can come to know the strength of forward linkages and the background to those sectors.

Which enhances the ability of each economic sector in the provision of production inputs to other sectors on the one hand, and how the sector can use the output of other sectors in economic activity fed by the other hand.

The problem of unemployment linked to output via the labor market, and the provision of economic resources, expertise and skills acquired labor force in the production process.

This study was based on the user / product tables to get to the actual level of unemployment in the economy in terms of GNP. Which helps the decision maker to recognize that the real amount of unemployment and make the necessary treatments to eliminate that level of unemployment through activation of the role output across sectors.

Keyword : Unemployment- user / product.